مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 23 العدد: 01 السنة: 2023 ص ص: 94–113

تحليل واستشراف مؤشرات التنمية في الجزائر

Analysis and foresight of Algeria's development indicators

عامر بيفوح*، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية
a.baifouh@univ-bouira.dz
مرزوق فريدة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، مخبر "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي: حالة منطقة البويرة"
f.merzouk@univ-bouira.dz

تاريخ الارسال: 2023/03/13	تاريخ القبول: 2023/06/05	تاريخ النشر: 2023/06/19	المؤلف المرسل: عامر بيفوح

الملخص:

تحقيق التنمية المستدامة أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الدول والاقتصاديات العالمية فهي السبيل للنهوض بالأوطان وتحقيق الرقي والرفاهية الاقتصادية، التي تعتبر معيار مدى تحقيق التقدم والنجاح في الدول، لهذا هدفت الدراسة إلى تحليل واستشراف أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر لأبعادها الثلاثة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، ومقارنتها مع كل من دولة تونس والمغرب، وتم رسم ثلاثة سيناريوهات للاقتصاد الجزائري وهذا لآفاق 2030.

تفاوتت مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر بين قيم جيدة وقيم ضعيفة وذلك مقارنة مع حجم الموارد والثروات التي تمتلكها وانفاقها، يمكن القول في هذه الحالة أنه تم تحقيق جزء من الأهداف المسطرة، ولكن لم يتم تحقيق الأرقام المرجوة والتي تعكس قوة الجزائر ومكانتها العالمية.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، مؤشرات، تنمية، سيناريوهات.

Abstract:

Achieving sustainable development is the most important goal pursued by various countries and the world's economies. The objective of the study was to analyse and explore Algeria's most important indicators of sustainable development in their three economic dimensions. and environmental, social and comparison with Tunisia and Morocco, and three scenarios have been drawn up for Algeria's economy for 2025 prospects.

Algeria's indicators of sustainable development varied between good and weak values, as compared to the amount of resources and wealth it possesses and expenditures. In this case, it can be said that part of the prevailing goals has been achieved, but the desired figures reflecting Algeria's strength and global standing have not been achieved.

Keywords: sustainable development، indicators، Development، Scenarios.

* المؤلف المرسل: عامر بيفوح

1. مقدمة:

تسعى مختلف دول العالم الى تحقيق الرقي الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية لمختلف شرائح مجتمعها وذلك في حدود الحاجيات المتزايدة والندرة النسبية للموارد الاقتصادية، لذا تحاول الاستثمار والتحسين المستمر في مختلف طاقاتها الطبيعية والبشرية والتكنلوجية للوصول الى المراتب الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الأهداف المحققة ودرجة كفاءتها ونوعيتها وعدم الاضرار سواء بالأجيال الحالية أو القادمة أو تدمير الطبيعة، ولمعرفة مدى أداء هذه الدول ونجاحها ظهر ما يسمى بمؤشرات التنمية بمختلف أبعادها وأشكالها والتي تصدر من هيئات ومنظمات دولية رسمية تعنى بتحقيق أهداف مختلفة، كالوصول الى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر والمحافظة على البيئة، بحيث تمكننا من قياس مختلف الأهداف التي تم تحقيقها سوآءا مقارنة بالسنوات السابقة، أو بدول العالم واستغلالها في التطور المستمر والتخلص من السلبيات الممكن التخلص منها.

1.1. طرح الإشكالية: مما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: **ما هو أداء الجزائر في أهم مؤشرات التنمية المستدامة؟**

2.1. الفرضيات: تحتل دولة الجزائر مراتب جيدة في بعض المؤشرات ومراتب ضعيفة في مؤشرات أخرى.

3.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التعرف على أهم مؤشرات التنمية المستدامة لأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

4.1. أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في استظهار أداء دولة الجزائر فيما يخص أهم مؤشرات التنمية المستدامة ومقارنتها مع كل من دولة المغرب وتونس، ومدى تطورها خلال فترة زمنية معينة.

5.1. منهجية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي وأسلوب التحليل، لوصف مختلف الجوانب والأطر النظرية المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى تحليل أداء مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، ومقارنتها مع كل من دولة تونس والمغرب، وقد كانت هناك محاولة لتوحيد الفترة الزمنية، لكن لنقص البيانات وعدم توفرها في سنوات وغيابها في بعض المؤشرات أدى هذا لعدم اتخاذ فترة زمنية موحدة لجميع مراحل الدراسة، وتم الاكتفاء بالفترات الزمنية المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

6.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (لافي مبارك سعد عبيد و آخرون، 2021): هدفت الدراسة الى تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في إفريقيا وتوضيح التحديات التي تواجهها دول مجموعة إفريقيا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها تبين تدني قيمة المؤشرات الاقتصادية في مجموعة الدول حيث مازالت الدول النامية تعاني من تحديات تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة. وفي البعد الاجتماعي بالرغم من وجود تحسن طفيف في بعض المؤشرات إلى أن أغلب هذه المؤشرات مازالت تواجه العديد من التحديات. وفي البعد البيئي كان هناك تحسن طفيف في مجموعة دول إفريقيا
- دراسة (العربي و سميحة ، 2019): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية وتحليل أهم المعوقات التي تعرقل تحقيقها في دولة الجزائر، والوقوف على مجموعة السياسات التي تم اتباعها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المسطرة. توصلت الدراسة الى أن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية ولا مفر منها من أجل عدم التخلف

عن ركب الأمم. وثرواتنا المستغلة من أجل جلب العملة الصعبة من الخارج غير متجددة مما يعكس ضرورة تطبيق مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة من استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات، كما توصلت الدراسة الى أن الجزائر متخلفة عما وصلت اليه الدول المجاورة رغم رغبتها في المضي قدما.

- دراسة (خنشول ، 2018): هدفت الدراسة الى للتعرف على المفاهيم الأساسية للتنمية، ومعرفة أين وصلت الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة. توصلت الدراسة الى أن إدارة عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم المستدامة في الجزائر اكتنفها الغموض وانعدام الرؤية في توحيد الجهود واستخدام الموارد المتاحة استخداما أمثلا مما خلق فجوة في تجسيد مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة. وفيما يخص تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر أوضح تحسن على مستوى المؤشرات الاقتصادية كارتفاع مستوى دخل الفرد، حيث وصل إلى أعلى قيمة له قدرت بـ 5564.83 دولار سنة 2012، بالإضافة لتحسن الميزان التجاري، وتحسن مؤشرات التعليم والتنمية البشرية، أما مؤشرات الصحة مازالت دون المستوى، كما سجل نقص الاهتمام في الجانب البيئي.
- دراسة (علي مهدي داود سلمان، 2009): هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على الأطر النظرية والمنهجية للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة باعتبارها المنطلق العلمي لمناقشة المشكلة قيد الدراسة والبحث بمقدار مستوى الأداء التنموي ومدى تأثيره على مؤشرات التنمية المستدامة في دول العينة. أهم ما توصلت اليه الدراسة أن مفهوم التنمية المستدامة هو المفهوم الأكثر شمولا من مفاهيم التنمية الأخرى (الاقتصادية، الاجتماعية)، توصلت أيضا إلى أن العلاقة بين البيئة والسياسات الاقتصادية ذات تأثير متداخل بينهما فالسياسة المعتمدة على زيادة الصادرات لغرض الحصول على العملات الصعبة أو لإطفاء المديونية تقتصر في الدول النامية على تصدير الموارد الطبيعية كالنفط والغابات، وذلك ذو تأثير سلبي على هذه الدول.

7.1 .خطة الدراسة :

والدراسة تتكون من النقاط الأساسية التالية:

مدخل نظري للتنمية المستدامة.

تحليل مؤشرات التنمية المستدامة.

السيناريوهات.

2. مدخل نظري للتنمية المستدامة

فيما يخص المحور سيتم التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة.

1.2. مفاهيم عامة:

تعريف النمو الاقتصادي: هو الزيادة المستمرة في تنمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين (محمد عبد العزيز عجيمية ايمان عطية ، 2005، صفحة 51)، ويعرف أيضا على أنه عكس قدرة دائمة للعرض للسكان الذين في تزداد وبكميات كبيرة من السلع والخدمات لكل فرد (نوي ، 2012، صفحة 2).

تعريف التنمية: لقد ظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية (جمال و علي ، 2010، صفحة 20)، وتعرف على أنها عملية تحرر انساني تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقيد الحرية، كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية بكل ما تحمله من استغلال وتقييد للإرادة الوطنية وهشاشة أمام الصدمات الخارجية (إبراهيم ، 2001، صفحة 94).

تعريف التنمية المستدامة: هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم (بوجمعة و قديد ، 2013، صفحة 2)، وتعرف أيضا على أنها الإدارة والاستعمال المميز دون الهدر والتلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية الأساسية كالتربة والمياه مثلا (مجيد ملوك ، 2016، صفحة 16).

مما سبق نستنتج أن مصطلح التنمية قد عرف مراحل تطور عبر الزمن وذلك مواكبة للتطور الفكري والعلمي الحاصل للبشرية ويمكن توضيح هذه المراحل بشكل أوضح من خلال استعراض مراحل التطور الزمني لمفهوم التنمية عبر الزمن.

2.2. مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

لقد مر مصطلح التنمية بالعديد من التطورات عبر الزمن حيث كان في كل فترة يفهم على غير الفترة الأخرى ولإزالة اللبس تم تحديد معناها وفق التطور الزمني والشكل الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم (01): مراحل تطور مفهوم التنمية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف ستينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينيات الى منتصف سبعينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل
3	منتصف السبعينيات الى منتصف ثمانيات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990 وحتى وقتنا هذا	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
5	منذ سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: (ناصر ، 2009، صفحة 108)

3.2. أبعاد ومقومات التنمية:

يعرف أن أبعاد التنمية المستدامة هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي (العربي و سميحة ، 2019، صفحة 131)، وبإضافة أهم مقوماتها نتحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أبعاد ومقومات التنمية المستدامة

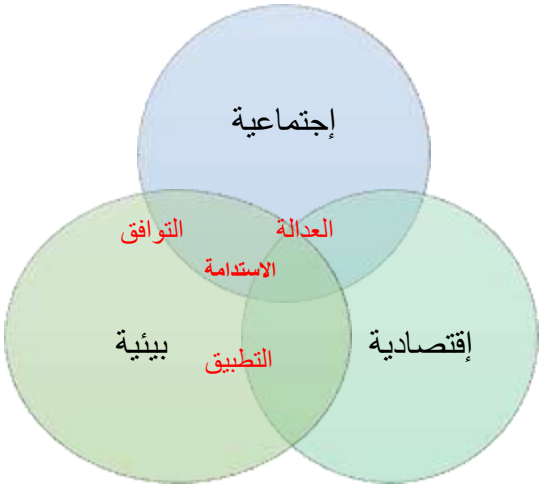

المصدر: (مدحت و ياسمين ، 2017، صفحة 80).

يقصد بالاستدامة في البعد الاقتصادي الاستمرارية والقدرة على إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي، أما البعد الاجتماعي يركز على جوانب اجتماعية هامة تخص الفرد والمجتمع عامة فمن أهم أهدافه محاربة الفقر والأمية وتحقيق المساواة والاهتمام بالتعليم، كما أن التنمية المستدامة في جانبها البيئي تسعى إلى مراعات الحدود البيئية والاستنزاف المفرط للطاقات والموارد المتجددة وغير المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي (شرماط و آخرون، 2017، الصفحات 105-106).

3. مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

التنمية المستدامة هي تنمية بأبعاد ثلاثة اقتصادية وبيئية واجتماعية، وعند قياس استدامة التنمية لابد من تحليل مؤشراتها (فتيحة ، 2013، صفحة 117)، التي يتم ذكر فيما يلي:

1.3. المؤشرات الاقتصادية.

تصف حالة الاقتصاد لدولة ما في فترة زمنية معينة وتهدف هذه المؤشرات الى تحديد الوضعية الاقتصادية التي عليها البلد.

1.3. 1.مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

ويعرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: بأنه متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان (الهيئة العامة للإحصاء، 2020، صفحة 2).

يعرف الناتج المحلي الإجمالي: بأنه عبارة عن قيمة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية المحققة خلال سنة (مديرية الحسابات القومية ، 2021، صفحة 1).

تم تحديد تطور قيم مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للجزائر مقارنة بالدول العربية خلال السنوات 2015-2020 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للجزائر مقارنة بالعالم العربي خلال الفترة 2015-2020

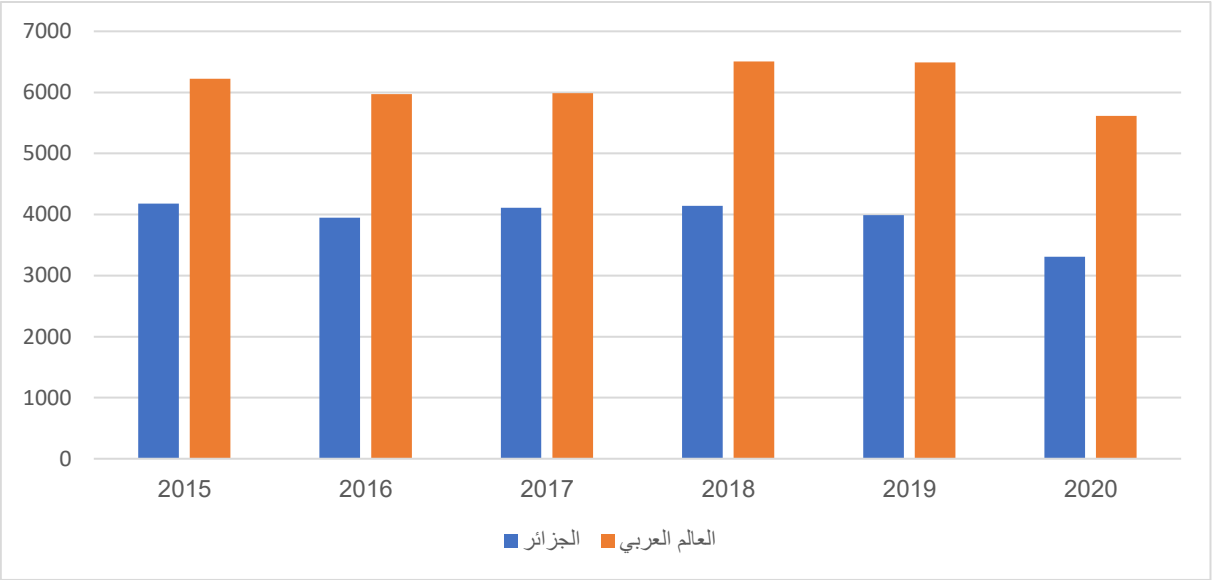

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في الجزائر، خلال الفترة (2015-2020)، أقل مما عليه في دول العالم العربي، حيث تراوح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للجزائر ما بين القيمة 3306,86 و4177,89 دولار أمريكي، أما في دول العالم العربي فتراوح المتوسط فيها ما بين 5612,69 و6504,15 دولار أمريكي.

ويجب الإشارة الى أن الدول العربية يمكن تقسيمها الى قسمين، دول الخليج العربي والتي تعتبر أكبر الاقتصاديات في العالم العربي حيث تحتل المراتب الأفضل، وبقيم كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فالمعروف عنها تصدير المواد الطاقوية (البترول والغاز ومكوناته)، بكميات كبيرة جدا، كدولة السعودية، والامارات، وقطرة، بالإضافة الى تحصيلها على مداخيل من قطاعات أخرى ولو بشكل نسبي كقطاع المال والأعمال والسياحة. ونصيب الفرد فيها أكبر مما عليه في دولة الجزائر.

أما القسم الثاني فيشمل الدول العربية باستثناء دول الخليج، تعتبر دول فقيرة مقارنة مع دول الخليج، من بينها دولة تونس وموريتانيا ولبنان...الخ. ومداخيلها جد ضعيفة، فمعظمها لا تملك موارد طاقوية للتصدير، بالإضافة الى أن اقتصاداتها اما زراعية أو صناعية ولكن بطرق تعتبر الى حد كبير ما زالت بدائية. ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في هذه الحالة في الجزائر أكبر.

وعلى العموم فالقيم المسجلة في الدول العربية والجزائر تميزت بتقلباتها خلال الفترة المذكورة، في كلا الجانبين وهذا راجع الى كون معظم دول العالم العربي اقتصادها ريعي يعتمد على قطاع المحروقات وأهملت التنوع الاقتصادي، حيث يعتمد على مداخيل قطاع المحروقات، وهذه المداخيل تتأثر بأسعار السوق ، ما يترتب عنه تقلبات في الإيرادات المتحصل عليها، والتي تشكل النسبة الكبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، والذي يعكس بدوره نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو نجد أنها تمتلك اقتصاد زراعي بدائي يعتمد في انتاجه على المهارات اليدوية والتكنولوجيا القديمة التي تم استبدالها منذ فترات

طويلة من قبل الدول المواكبة للتكنولوجيا الحديثة، ما ينتج عنه عدم وجود وفرة كافية تحقق الاكتفاء الذاتي لشعوب هذه الدولة، والانطلاق نحو التصدير وتحصيل الإيرادات المساهمة في زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى التأثر بجائحة كورونا مؤخرا وما لها من تداعيات كبيرة .

وفيما يخص القيم المحققة في نصيب الفرد سوآءا في الجزائر بصفة خاصة أو دول العالم العربي بصفة عامة، تعتبر قيم منخفضة جدا مقارنة بالدول المتطورة كالاتحاد الأوربي وغيرها أو حتى مقارنة بمواردها وطاقاتها الاقتصادية الضخمة، وهذا راجع لإهمال التنويع الاقتصادي، والاعتماد على تصدير الطاقة، والفساد المنتشر بشكا رهيب، واهمال مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعدم توفر إرادة حقيقية للنهوض.

1.3. 2.مؤشر: إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)

يتم مقارنة مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت لدولة الجزائر مقارنة مع كل من تونس والمغرب والجدول التالي يبين القيم المحقة خلال الفترة (2015-2020).

الجدول رقم (02): مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي) لدولة الجزائر والعالم العربي

الدول	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	42,26	43,07	40,78	40,26	638,5	241,0
تونس	920,9	5020,	520,0	19,65	/	/
المغرب	728,3	30,03	228,6	4028,	27,64	526,4

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر لها مرتبة كبيرة جدا فيما يخص مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي) لقد حققت 43,07 بالمائة في سنة 2016 وبهذا فهي تجاوز عتبة كل من دولتي تونس (20,99) والمغرب (30,03) بفارق كبير، هذا راجع لاستعمال أموال البحبوحة المالية السابقة الناتج عن تراكم الإيرادات النفطية جراء الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، حيث استعمل جزء كبير منها في تحسين البنية التحتية للبلد من طرق وجامعات ومباني وغيرها، أما كل من تونس والمغرب فليس لهم فوائض لصرفها على البنية التحتية بشكل كبير وغير مدروس فهي دول تعتمد في الغالب على الاستدانة الخارجية ولا تملك أريحية مالية مثل الجزائر.

1.3. 3.مؤشر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات (% من إجمالي الدخل القومي)

يتم مقارنة قيم مؤشر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات (% من إجمالي الدخل القومي) خلال الفترة 2014-2019 ما بين دولة الجزائر وتونس، والمغرب.

الشكل رقم (03): مؤشر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات (% من إجمالي الدخل القومي) خلال الفترة 2014-2019 للدول الجزائر تونس المغرب

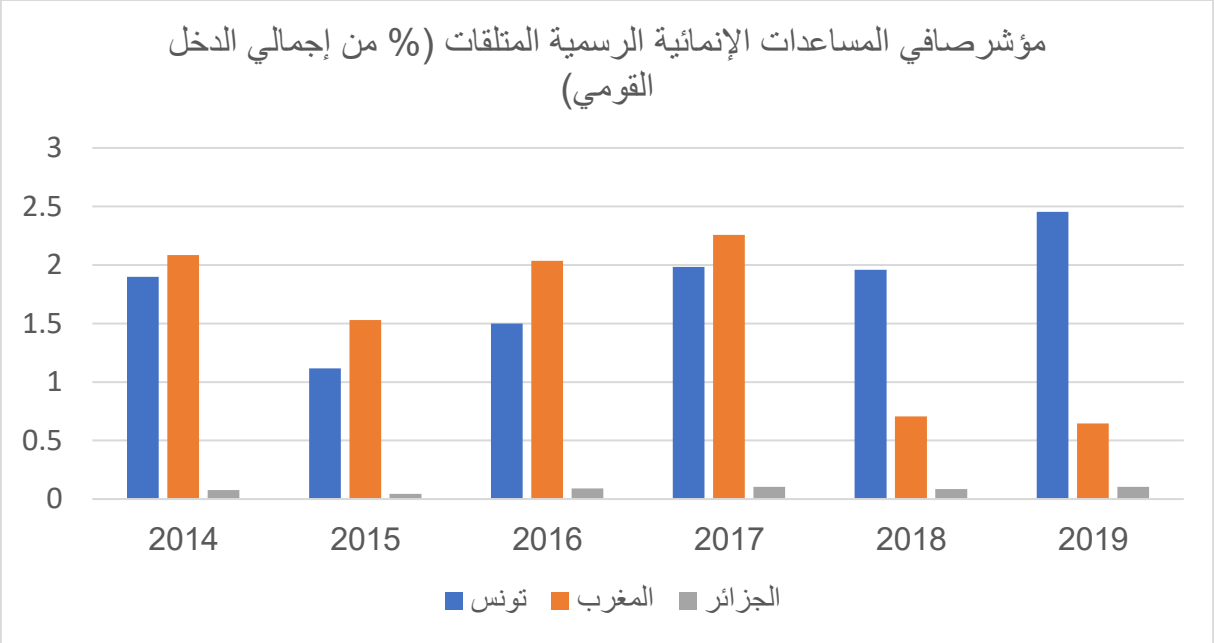

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن الجزائر لها مرتبة ممتازة جدا فيما يخص مؤشر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات (% من إجمالي الدخل القومي)، فهي أفضل من كل من تونس والمغرب خلال الفترة 2014-2019، فحتى في أسوء نسبة حققتها في هذه الفترة لم تتجاوز0,11 في سنة 2019، ودولة تونس لقد تراوحت النسب فيها ما بين 1,11 و2,45، أما دولة المغرب فتراوحت النسب فيها ما بين 0,64 و2,26.وذلك راجع الى أن كل من دولة تونس والمغرب عادة ما تلجآن الى الاستدانة من الخارجية لتسديد العجز الحاصل على مستوى ميزانياتها، عكس الجزائر وسياستها القائمة لعدم الخضوع لقيود وشروط القروض والمساعدات الخارجية، بالإضافة الى غنى دولة الجزائر وامكانيتها لتوفير مصادر الأموال لتمويل احتياجاتها التنموية.

ولقد تمكنت الجزائر من إدارة الأزمة التي تعرضت لها جراء انخفاض أسعار المحروقات في نهاية سنة 2014، معتمدة على صرف الفوائض المالية الكبيرة التي حققتها في السنوات التي تسبق سنة 2015، جراء ارتفاع أسعار المحروقات ما جنبها من التوجه نحو الاستدانة من الخارج، وللجزائر مصادر كثيرة أخرى يمكن أن تلجأ إليها قبل التفكير نحو التوجه للمساعدات الخارجية، ومن بين هذه المصادر نذكر غنى الجزائر بأكبر مناجم الحديد والفوسفات والذهب والطاقة الشمسية وغيرها، وهذه حلول سريعة يمكن التوجه نحوها في حالة الوقوع في أزمات مستقبلا، أما كحلول جذرية يمكن التوجه نحو استغلال الأراضي الشاسعة في الزراعة وبناء شبكات مصانع دولية حديثة واستغلال الطاقات المتجددة الشمس والريح، وتنشيط السياحة وإقامة معابر تجارية دولية من أوربا نحو افريقيا .

2.3.المؤشرات البيئية

نقصد بالبيئة الوسط الذي يعيش فيه الانسان سواء كان وسطا طبيعيا، أو وسطا من إنشائه (حسونة ، 2013، صفحة 15)، ويمكن تقييم الوضعية البيئية من خلال عدة مؤشرات نذكر أهمها فيما يلي:

2.3. 1.مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)

يتم مقارنة قيم مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) لدولة الجزائر مع كل من دولة تونس والمغرب في ظل البيانات المتوفرة خلال الفترة 2013-2018.

الجدول رقم (03): انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) خلال الفترة 2013-2018 للدول الجزائر تونس المغرب

الدول	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	129910	138810	145970	143350	145100	151670
تونس	26770	28830	29670	28990	29890	29980
المغرب	59720	61160	63150	63080	65930	66680

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن تونس انبعاثاتها قليلة جدا وهي أقل من الجزائر والمغرب حيث لا يتجاوز حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) فيها خلال الفترة 2013-2018 قيمة 29980 كيلو طن

أما دولة الجزائر فتراوحت القيم فيها ما بين 129910 و151670 كيلو طن، والمغرب تراوحت فيها القيم ما بين 59720 و66680 كيلو طن

وهذه القيم تعتبر قيم صغيرة جدا مقارنة بحجم تلويث دول العالم وبالأخص دول الأكثر تصنيعا في العالم

وهذا راجع لكون الاقتصاديات الثلاثة لا تعتمد على الصناعة، فتونس والمغرب يعتمدان بشكل كبير على السياحة والفلاحة، والجزائر تعتمد على تصدير المواد الطاقوية وفي الغالب في شكلها الخام، وهذا لا يؤدي الى التلويث الى بشكل بسيط جدا.

2.3. 2.مؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)

ومن بين أهم المؤشرات البيئية نجد أيضا مؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)، والشكل الموالي يمكننا من المقارنة بين كل من دولة الجزائر، وتونس، والمغرب خلال الفترات المتوفرة.

الشكل رقم (04): يمثل مؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة) للسنوات 2002و 2007 و2012 و2017 للدول الجزائر تونس المغرب

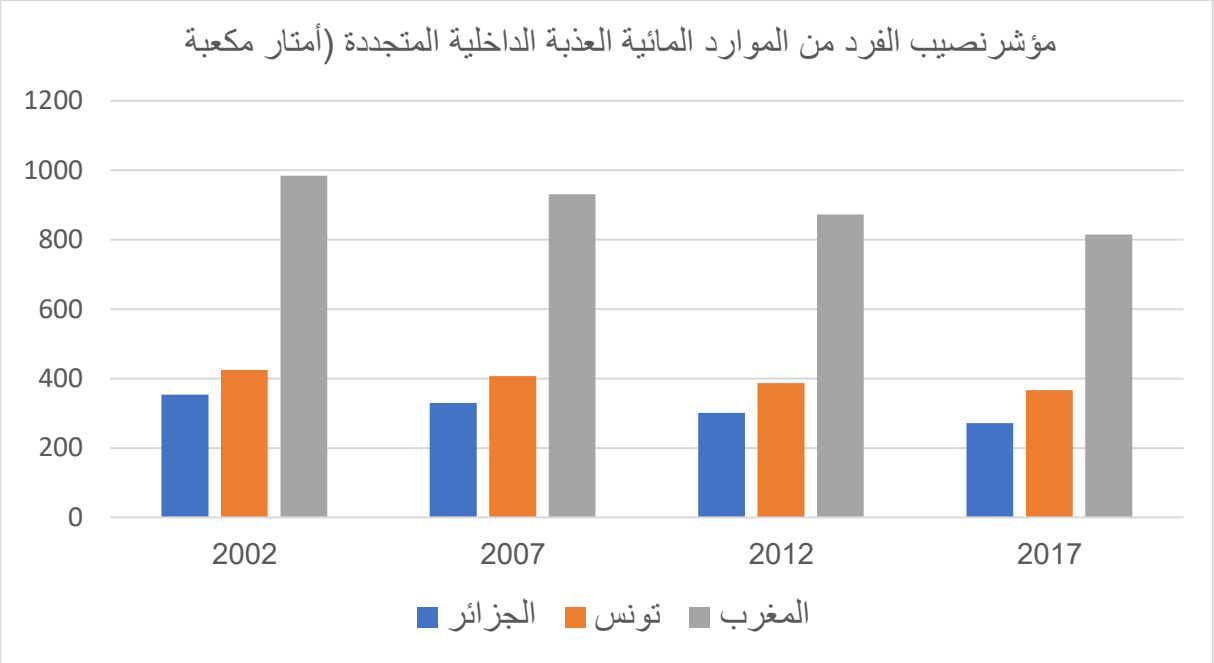

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة في انخفاض مع مرور السنوات وهذا راجع للزيادة الحاصلة في عدد السكان، فكلما زاد تعداد السكان كلما قلت حصة الفرد من الموار المائية العذبة.

دولة المغرب تحتوي على موارد مائية أكبر من كل من الجزائر وتونس حيث كانت نصيب الفرد فيها 815,04 متر مكعب في سنة 2017 وذلك راجع لاحتوائها على أعداد أكبر من الأنهار، ودولة الجزائر كانت القيمة فيها 271,81 متر مكعب، وتونس كانت القيمة فيها 366,91 متر مكعب في نفس السنة.

وهذه القيم في الدول الثلاثة، غير كافية وبالأخص في حالة الأخذ بعين الاعتبار زيادة عدد السكان في كل سنة وتقلبات المناخ الحاصلة مؤخرا. ويرجع السبب لطبيعة المناخ الصحراوي الجاف الذي يشمل مساحة كبيرة من الدول الثلاثة.

"تشير سيناريوهات توقعات البيئة العالمية الى احتمال أن يعيش أكثر من 5.1 مليار شخص في دول ومناطق توجد فيها شحة مياه مطلقة" (حسن إبراهيم و نوزاد عبد الرحمن ، 2008، صفحة 29).

وبما أن المياه العذبة تعتبر مورد طبيعي لا يمكن الاستغناء عنه لابد من أخذ العديد من الإجراءات لمواجهة ظاهرة الجفاف مستقبلا يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

التوجه نحو تحلية مياه البحار كخيار بديل، بالإضافة الى ضرورة زيادة بناء المزيد من السدود لتخزين مياه الأمطار، تجنب الاستخراج غير المخطط للمياه الجوفية، وتجنب استعمال المياه الصالحة للشرب في السقي بينما توجد مياه بديلة للسقي.

2.3. 3.مؤشر المناطق المحمية البرية والبحرية (% من إجمالي المساحة الإقليمية)

من بين المؤشرات البيئية نجد أيضا مؤشر المناطق المحمية البرية والبحرية (% من إجمالي المساحة الإقليمية)، ويتم من خلاله المقارنة بين دولة الجزائر وكل من تونس والمغرب خلال الفترة المتوفرة.

الشكل رقم (05): يمثل مؤشر المناطق المحمية البرية والبحرية (% من إجمالي المساحة الإقليمية) للسنوات 2016، 2017، 2018 في دول الجزائر تونس المغرب

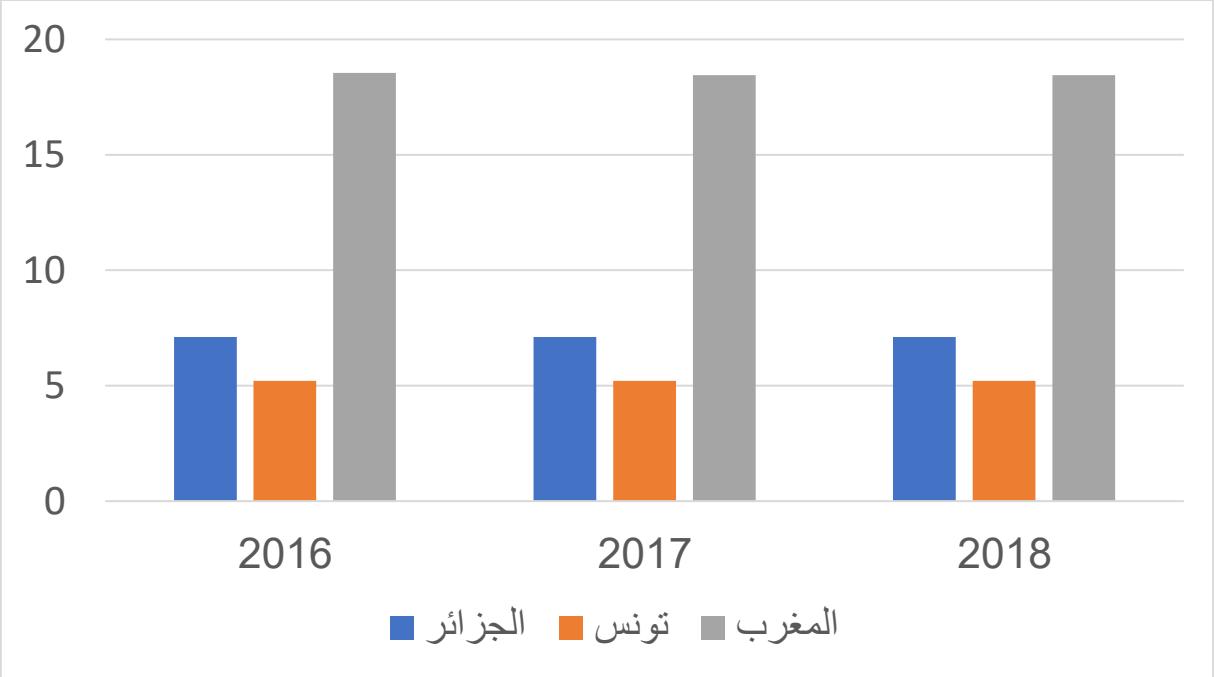

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن مؤشر المناطق المحمية البرية والبحرية (% من إجمالي المساحة الإقليمية) للسنوات 2016، 2017، 2018، نفسها في الفترة المذكورة سابقا ودولة المغرب تحتل مرتبة أفضل من الجزائر وتونس فيما يخص هذا المؤشر حيث كانت النسبة 18,45، بينما في الجزائر كانت النسبة 7,11، أما تونس فكانت النسبة فيها 5,21،

ولكن لقراءة المؤشر بشكل يعكس الاهتمام الحقيقي بالبرية لابد بالأخذ بعين الاعتبار بحجم مساحة البلد فالجزائر تعتبر أول دولة من حيث حجم المساحة في قارة إفريقيا أما دولة تونس مثلا فمساحتها صغيرة جدا، فقد تكون المساحة التي خصصتها الجزائر للبرية أكبر من أي بلد افريقي لكن إذا قمنا بمقارنتها بحجم مساحة البلد قد تبدو مجرد نسبة صغيرة جدا ولا تعكس الواقع الحقيقي.

وهذه النسبة تعتبر نسب صغيرة يستحسن رفعها من خلال الاهتمام بالبرية بشكل جدي أكبر.

3.3. المؤشرات الاجتماعية

يقصد بالمؤشرات الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية (أوكيل ، 2005، صفحة 76)، ومن أهم هذه المؤشرات نجد المؤشر العددي للفقر، مؤشر النمو السكاني في المناطق الحضرية (% سنوياً)، مؤشر معدل بطالة من إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)

3.3. 1.المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (% من تعداد السكان)

ويعرف الفقر بأنه: يمكن أن يوجد في مجتمع ما، عندما لا يصل الفرد فيه أو عدة أفراد الى مستوى الرفاهية، المعتبر كأدنى حد قريب من معايير هذا المجتمع (بن دراوة ، 2009، صفحة 8).

يتم من خلاله معرفة نسبة السكان الذين يعانون من الفقر في البلدان، وقد تم مقارنة دولة الجزائر مع كل من تونس والمغرب في الفترة (2011-2015) التي تتوفر فيها البيانات.

الجدول رقم (04): المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (% من تعداد السكان) للفترة 2011-2015 في دول الجزائر تونس المغرب

الدول	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,4				
تونس					0,2
المغرب			0,9		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

البيانات كانت غير متوفرة الى في بعض السنوات فقط، والتي تم ذكرها في الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول أن المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (% من تعداد السكان) للفترة 2011-2015 في دولة تونس كان يمثل 0,2 بالمائة من السكان الإجمالي لسنة 2015، ما يعني أن 0.2 بالمائة من سكان تونس في هذه السنة يعيشون في فقر. بينما في الجزائر فقد كان 0,4 بالمائة من السكان الإجمالي في سنة 2011 يعيش في الفقر، أما في دولة المغرب فقد كان 0,9 بالمائة من سكان الدولة يعيشون في فقر.

هذه النسب على العموم ليست بكبيرة مقارنة مع الدول الأكثر فقرا في العالم، حيث ذكر البنك الدولي أن 76,5 بالمائة من شعب جنوب السودان يعاني من الفقر في سنة 2016، وكان 69,2 بالمائة من شعب ملاوي يعاني من الفقر في سنة 2016 وارتفعت القيمة الى 73,5 بالمائة في سنة 2019، أما شعب الصومال 68,6 بالمائة من شعبها يعاني من الفقر في سنة 2017، ولكن مع ذلك يجب العمل على تقليصها الى الصفر لأن هذه النسب تمثل مواطنين يحملون جنسيات أوطانهم، ولهم الحق في ثروات بلادهم، لذا وجب توفير مناصب الشغل لهم وفي أسوء الحالات تكفل الدولة بمعيشتهم من خلا استحداث منح تسمح لهم بتغطية أبسط احتياجاتهم اليومية.

ولما لا تلتحق الجزائر بالدول التي ينعدم فيها الفقر كسويسرا، الجمهورية التشيكية، كازاخستان، ماليزيا، أوكرانيا، (حسب نفس المرجع)، فالجزائر لها إمكانيات هائلة تمكنها من الاصطفاف بجانب أكبر الدول في العالم.

3.3. 2.مؤشر النمو السكاني في المناطق الحضرية (% سنوياً)

النمو السكاني يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، ويعتبر من بين المؤشرات الاجتماعية، فحسب البنك الدولي نجد نسب مؤشر النمو السكاني في المناطق الحضرية (% سنوياً) للفترة 2015-2020 في دولة الجزائر كما في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): مؤشر النمو السكاني في المناطق الحضرية (% سنوياً) للفترة 2015-2020 في دولة الجزائر مقارنة بكل من تونس والمغرب.

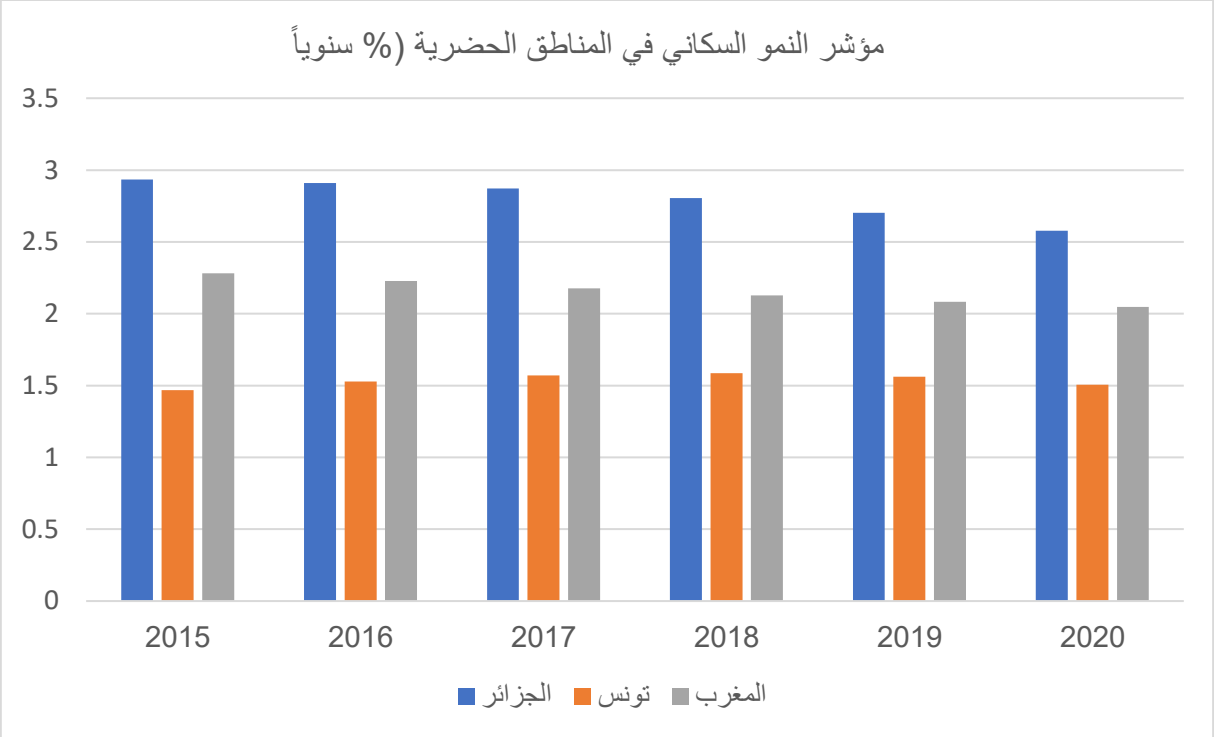

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مؤشر النمو السكاني في المناطق الحضرية (% سنوياً) للفترة 2015-2020 في دولة الجزائر كان أكبر في الجزائر تليها المغرب والأخيرة تونس، ويلاحظ أيضا انخفاض مؤشر النمو من 2,93 بالمائة في سنة 2015 الى 2,58 بالمائة في سنة 2020، بالإضافة الى انخفاضه في كل من دولة المغرب وتونس.

يجب الإشارة الى أن هذا المؤشر يعكس وجهان متناقضان للتنمية المستدامة من جهة يقيس نسبة السكان في القطاع الصناعي ونسبة السكان المستفيدين من الخدمات المتوفرة في المدن من صحة وتعليم، ومن جهة أخرى يعكس عدم جاذبية مناطق الريف للسكان لعدم توفرها لعدة خدمات وبالتالي هجرتهم الى المدن مما ينعكس سلبيا على تنمية الزراعة.

وتراجع انزياح السكان في الجزائر نحو المناطق الحضرية ولو بنسبة صغيرة راجع لسياسة الجزائر المتبعة فيما يخص توفير كل المتطلبات الأساسية للعيش، من مسكن، وتدفئة وتدعيم العمل الزراعي الأمر الذي سمح بمنع نزوح السكان بنسب كبرة نحو المدن.

3.3.3.مؤشر معدل بطالة من إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)

ومن بين أهم المؤشرات الاجتماعية حسب البنك الدولي نجد مؤشر معدل بطالة (% من إجمالي القوى العاملة).

الجدول رقم (05): مؤشر معدل بطالة (% من إجمالي القوى العاملة) للفترة 2015-2020 في دول الجزائر تونس المغرب

الدول	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	11,21	210,1	10,33	10,42	10,51	12,55
تونس	615,1	15,56	315,3	15,46	15,13	16,59
المغرب	9,46	9,30	9,24	9,265	89,2	11,45

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وتعرف البطالة على أنها: كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهدا في البحث عنه (عبد الرزاق و كمال ، 2015، صفحة 10)، وللبطالة عدة أنواع منها البطالة الإجبارية وتتضن الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط العمل لكن لا يجدونه، وهناك البطالة الاختيارية وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته عن العمل مع العلم أنها لا تدخل في الحساب، أما البطالة المقنعة هي الوضعية التي يزيد فيها حجم العمالة عن الحاجة الفعلية للعمل (شلوفي، 2017، صفحة 4).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر معدل بطالة (% من إجمالي القوى العاملة) للفترة 2015-2020 كان أكبر في دولة تونس بسبب كونها بلد فقير للموارد الطبيعية مقارنة بكل من الجزائر والمغرب، حيث بلغ معدل البطالة فيها 16,59 بالمائة في سنة 2020، تليها الجزائر بمعدل 12,55 بالمائة سنة 2020، فكان المعدل فيها أقل من تونس وأكبر من المغرب، أما المغرب فكان معدل البطالة فيها أقل في طول الفترة السابقة بمعدل لا يتجاوز 11,45 بالمائة

معدل البطالة في الجزائر يعتبر نسبة كبيرة تناقض حجم الثروات التي يمتلكها بلد بحجم قارة، بالرغم من الأموال والمجهودات الكبيرة التي تم توظيفها من قبل الدول، والتي تجلت في العديد من المخططات والمراكز التي استحدثت خصيصا لامتصاص ظاهرة البطالة.

ويمكن ارجاع ذلك لعدة أسباب:

كون الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي، فالقطاع الوحيد الذي يعتبر مصدر تمويل الوظائف لمختلف القطاعات، أما بقية القطاعات الأخرى غير منتجة وموفرة لمناصب دائمة، وسوء التسيير وغياب استراتيجية تنموية حقيقية بعيدة المدى تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، بالإضافة الى تفشي ظاهرة الفساد.

4. السيناريوهات

محاولة استظهار السيناريوهات المختلفة لاقتصاد دولة الجزائر لآفاق 2030 والذي يمكن التعبير عنه من خلال أهم مؤشر معبر، والمتمثل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

تعد السيناريوهات قصص معقولة تشكل تحديات حول كيفية اكتشاف المستقبل وليست توقعات أو تنبؤات أو توصيات، ولكنها تصورات حول مسارات المستقبل، وعملية بناء السيناريوهات تدور حول طرح الأسئلة وكذا تقديم إيجابيات، والتوجه للعمل (زكريا محمد و محمود علي أحمد، 2018، صفحة 5)، وللسيناريوهات عدة أنواع يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (07): أنواع السيناريوهات

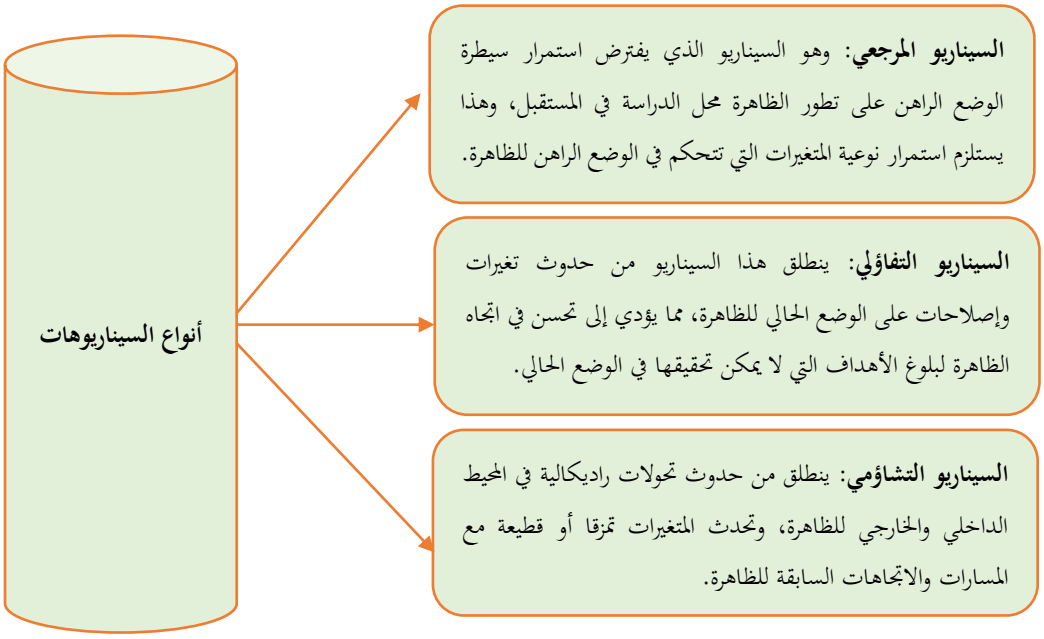

المصدر: (غسان إبراهيم أحمد، 2021، صفحة 893).

وتكمن أهمية السيناريوهات في توسيع التفكر الاستراتيجي؛ زيادة الوعي بمختلف القضايا؛ تعزيز التفكير الإبداعي؛ كشف سيناريوهات حتمية وقريبة الحدوث؛ التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للفئات المستهدفة؛ إدارة المخاطر والتعامل معها؛ تحقيق التنمية المستدامة، تعزيز عملية صنع القرار؛ تطوير الأداء (ياسر عيد محمود، 2020، الصفحات 54-55).

قبل تحديد السيناريوهات لا بد من تحليل الفترة التي تسبق فترة الدراسة، واستخراج أهم النقاط المميزة للاقتصاد الجزائر.

الشكل رقم (08): مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) لدولة الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

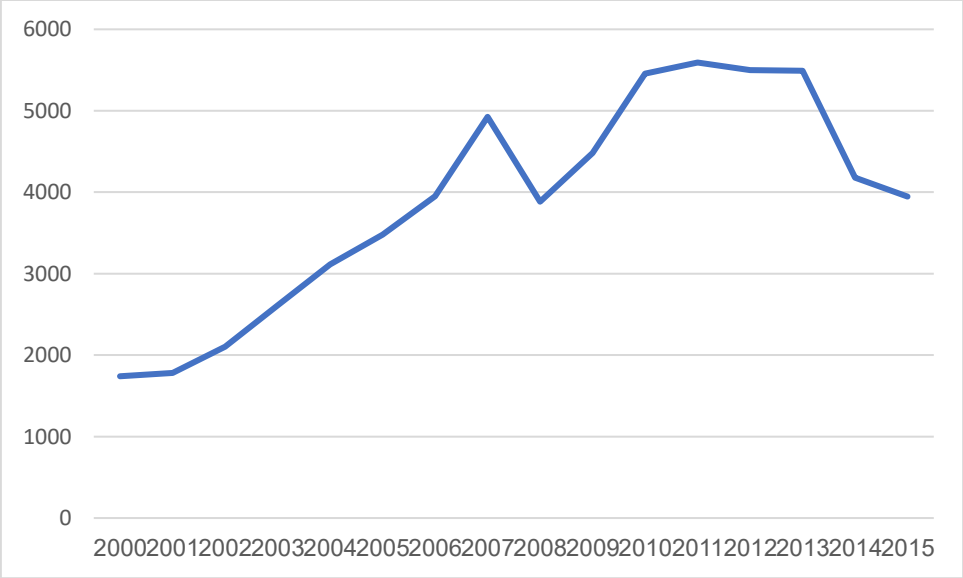

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

عرفت الجزائر ارتفاع بشكل مستمر في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2000 الى غاية سنة 2007 حيث ارتفعت قيمة المؤشر من 1740,61 دولار أمريكي لتصل الى 4923,63 دولار أمريكي سنة 2007، وذلك ناتج عن الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة وما ترتب عنه من ارتفاع في حجم الإيرادات المحصلة والذي يفسر الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي سنة 2008، التي تعتبر السنة التي حدثت فيها أزمة الرهن العقاري التي مست مختلف دول العالم، انخفضت قيمة المؤشر الى 3883,27 دولار أمريكي بسبب انعكاسات الأزمة التي أدت الى انخفاض الطلب على المحروقات وما ترتب عنه من انخفاض في قيمة أسعار المحروقات ما والذي انعكس بدوره على حجم الإيرادات المحصلة من المحروقات والذي تجلت آثاره في انخفاض قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثم عاودت قيمة المؤشر في الارتفاع مرة أخرى الى قيمة 5493,06 دولار أمريكي سنة 2013، ثم انخفضت قيمة المؤشر مرة أخرى بسبب انخفاض أسعار البترول في سنة 2014.

ويستنتج مما سبق أن الاقتصاد الجزائري بما أنه اقتصاد ريعي يعتمد على أسعار المحروقات في تحصيل ايراداته فان متوسط نصيب الفرد يتقبل مع تقلب أسعار هذه المحروقات.

الشكل رقم (09): سيناريوهات مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) لآفاق 2030 لدولة الجزائر.

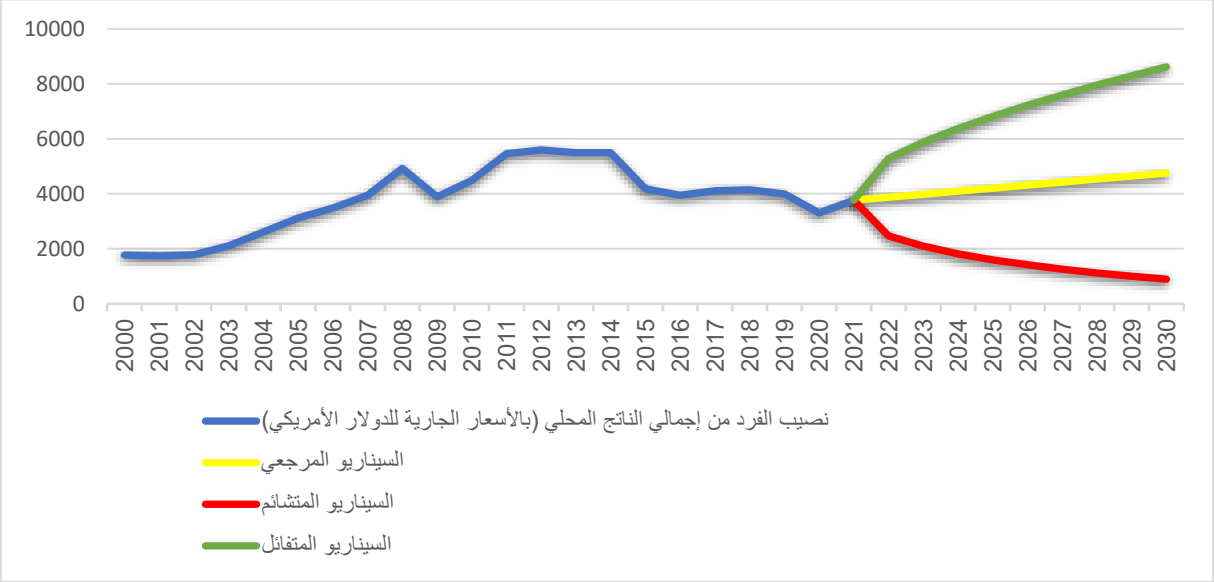

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السابقة.

عرفت الجزائر من سنة 2001 الى غاية 2014 أريحية مالية كبيرة، حيث سجلت فائضا في كل من الميزان التجاري والخزينة العمومية ما أدى الى ارتفاع مستوى الانفاق وتحسين في البنية التحتية، وتحسن مستوى المعيشة وغيرها، وهذا راجع للارتفاع الكبير في أسعار الغاز والبترول المصدر الذي حصلنا من خلاله إيرادات كبيرة ما انعكس في تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى معيشته.

ولاكن بحلول أواخر سنة 2014 كانت الصدمة بحيث حدث انخفاض حاد في أسعار الغاز والبترول، وكون الجزائر بلد اقتصاده ريعي يعتمد على إيرادات الغاز والبترول، أدى هذا الى تراجع كبير في ايرادات الدولة من العملة الصعبة وحدوث عجز في الميزانية الذي كان يتم تسديد من خلال الاحتياطات السابقة و التي تم بدورها استنزافها، بالإضافة الى ظهور جائحة كرونا أواخر 2019، ونتج عن هذا كله انخفاض في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الرفاهية، حيث تم اعتماد سياسة تقشفية وإيقاف العديد من المشاريع التنموية، واثقال كاهن المواطن بسبب ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

لاستشراف وضعية الاقتصاد الجزائري يتم استظهار ثلاثة سيناريوهات لآفاق 2030، كجزء من اتخاذ الاحتياطات المسبقة للاقتصاد الوطني.

السيناريو المتفائل:

في ظل التعافي من جائحة كورونا، وفي حالة استمرار ارتفاع أسعار البترول والغاز لفترات متوسط أو طويلة فهذا سيؤدي الى انتعاش إيرادات الخزينة العمومية التي كانت تعاني من عجز كبير، وان تم رفع حجم صفقات التنقيب عن آبار الغاز والبترول بما فيها الشراكة مع الشركة الإيطالية والألمانية والفرنسية مؤخرا، وتم رفع حجم الحصة السوقية المصدرة نحو أوربا، وتم استمرار اتباع سياسة عدم التدخل والمناورة في الصراع الروسي الأوكراني (الشرقي/ الغربي)، وتم اتباع سياسة تنويع التصدير المتبعة مؤخرا وحتى مع بداياتها، فمن المتوقع أن يرتفع تصيب الفرد من 3306,86 دولار سنة 2020 الى قيمة 8616,66 دولار في أفاق 2030 مع تسجيل تقلبات بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات نتيجة عدم استقرار الأسعار بشكل كلي.

السيناريو المتشائم:

من الممكن أن لا تسير الأمور بالشكل المطلوب له فقد يكون التعافي من جائحة كورونا مجرد حالة ظرفية وسرعان ما تعود بطفرات جديدة، وقد يتفاقم الصراع الحاصل على مستوى العالم ويتخذ مسارات غير مرغوبة لنا ما يؤثر على أسعار الغاز والبترول، وقد يتم سحبنا بطريقة أو أخرى الى هذه الصراعات غير المرغوبة ما ينتج عنه الحد من صفقات التنقيب وعدم تجسيد الزيادة في الصادرات النفطية المخططة مستقبلا زيادتها، وتفاقم أزمة الغذاء العالمي التي بدأت مظاهرها مؤخرا، بالإضافة الى حجم التضخم العالمي وتدهور مختلف المؤشرات العالمية مما سيؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الى 891,31 دولار لأفاق 2030.

السيناريو المرجعي:

من المتوقع أن تصل قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الى 4753,99 دولار في أفاق 2030.وذلك في حالة اخذنا ما يسمى بأوسط الأمور بين السيناريوين السابقين المتفائل والمتشائم، حيث يتم افتراض أن أداء الاقتصاد الوطني سيستمر بالنمو بنفس المستويات المتعارف عليها في الفترات الزمنية الماضية وبافتراض عدم حدوث نكسات أو صدمات إيجابية كانت أو سلبية في النشاط الاقتصادي للوطن.

5.خاتمة

من خلال كل ماسبق تم التوصل الى مجموعة من النتائج وإقتراح عدة توصيات يمكن صياغتها في النقاط التالية:

1.5. إختبار الفرضيات:

من خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى صحة الفرضية التالية: تحتل دولة الجزائر مراتب جيدة في بعض المؤشرات ومراتب ضعيفة في مؤشرات أخرى. حيث لوحظ أن أداء الدولة الجزائرية ضعيف في بعض المؤشرات كمؤشر البطالة، ومؤشر المناطق المحمية البرية والبحرية، وجيدة في أداء مؤشرات أخرى كمؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومؤشر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات (% من إجمالي الدخل القومي)، ومؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)

2.5. نتائج الدراسة:

تعتبر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرآة التي تعكس القوة الاقتصادية للبلدان ومدى التزاماتها بالمسؤولية في حماية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي، مع العلم أنه تم ملاحظة أنه في بعض الأحيان قد تكون المؤشرات مضللة نوعا ما لعدة أسباب ولكن هذا لا يقلل من أهميتها.

والدول يمكن تحديد قوتها حسب أدائها في هذه المؤشرات، وقد لوحظ أن أداء كل من الجزائر وتونس والمغرب قد كان متفاوتا من مؤشر إلى آخر.

3.5. التوصيات:

ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر يتم تقديم التوصيات التالية:

- العمل على وضع برامج واستراتيجيات وطنية طويلة المدى بغرض تفعيل عجلة التنمية لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية، وعدم الاكتفاء بقطاع المحروقات فقط.
- محاربة ظاهرة الفساد التي تستنفذ ثروات البلد وتقف دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.
- التوجه نحو الاهتمام أكثر بالبيئة من خلال زيادة عدد المحميات البرية والبحرية، وزيادة عدد المساحات الخضراء في البلد.
- ضرورة الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد مع الأخذ بعين الاعتبار حق كل الأجيال الحالية والقادمة.
- ضرورة تكتل الجزائر مع الدول العربية من أجل زيادة فرص القدرة على منافسة اقتصاديات دول العالم، والانتقال من حيز مغلق الى حيز العالمية الذي يمكن البلد من الاستفادة من مزايا كبيرة.
- التوجه نحو استغلال الثروات المتجددة، كطاقة الرياح والشمس والمياه بدل الاعتماد الكلي على طاقة المحروقات.

6. قائمة المراجع:

- أبو النصر مدحت ، و مدحت محمد ياسمين . (2017). *التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها*. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- الربيعي علي مهدي داود سلمان. (2009). التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة (رسالة ماجيستير). كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء.

- السامرائي مجيد ملوك . (2016). *الجغرافية وأفاق التنمية المستدامة*. الأردن: دار اليازوري.
- العازمي لافي مبارك سعد عبيد، و آخرون. (2021). مؤشرات التنمية الاقتصادية في أفريقيا إطار تحليلي. *مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل*، ص 663.
- العيسوي إبراهيم . (2001). *التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها*. مصر: دار الشروف.
- المهندي حسن إبراهيم ، و الهيتي نوزاد عبد الرحمن . (2008). *التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات*. قطر: اللجنة الدائمة للسكان.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2020). *نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التقرير السنوي الربع الثالث2019*. المملكة العربية السعودية.
- جباري عبد الرزاق، و بوعظم كمال . (2015). آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 (رسالة الماجيستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف1.
- حجام العربي ، و طري سميحة . (2019). التنمية المستدامة في الجزائر (قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات). *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، ص 131.
- حجام العربي، و طري سميحة . (2019). التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، ص 138.
- حرب غسان إبراهيم أحمد. (2021). مستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين دراسة استشرافية حتى عام 2041. *مجلة البحوث الإعلامية*، ص 893.
- حلاوة جمال، و صالح علي . (2010). *مدخل الى علم التنمية*. الأردن: دار الشروق للنشر.
- حميدة أوكيل . (2005). أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي -دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- دنيا خنشول . (2018). واقع التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية خلال الفترة (1992-2015). *مجلة دراسات اقتصادية*، ص.ص 72-89.
- رمضان ياسر عيد محمود. (2020). التخطيط بالسيناريوهات وأثره في تطوير الأداء المؤسسي -القطاع الحكومي بدولة قطر نموذجا (رسالة ماجيستير). أكاديمية الدراسات المستقبلية، ماليزيا: جامعة الملايا.
- سميحة نوي . (2012). دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا -دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا-(رسالة ماجيستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف1.
- طاهر شرماط، و آخرون. (2017). تفعيل برامج التعليم العالي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات*، ص.ص 105-106 .

- طويل فتيحة . (2013). التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة –دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة– (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- عبد الغني حسونة . (2013). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- عمير شلوفي. (2017). العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيلبس في الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2015. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات*، ص 4.
- محمد بوجمعة ، و أحمد قديد . (2013). دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، يومي 20-21 ماي* (صفحة 2). الجزائر: جامعة سعد دحلب البليدة.
- مديرية الحسابات القومية . (2021). *التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020*. العراق: وزارة التخطيط –الجهاز المركزي للإحصاء.
- مراد ناصر . (2009). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، ص 108.
- نادية بن دراوة . (2009). قياس الفقر ومكافحته –دراسة حالة الجزائر–(رسالة ماجيستير). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- ناصف محمد عبد العزيز عجيمية ايمان عطية . (2005). *التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية*. مصر: جامعة الإسكندرية.
- هيبة زكريا محمد، و السيد محمود علي أحمد. (2018). الدراسات المستقبلية في التعليم (السيناريوهات نموذجا) طرق ومنهجية بنائها، ومعايير جودتها. *مجلة العلوم التربوية*، ص 5.